

الصحافة السورية تئن تحت وطأة الضغوط

وجوه إعلامية بارزة حظيت بامتيازات تواجه الاعتقال والإخفاء القسري



بعيدا عن السياسة تواجه الصحافة السورية التقليدية أو الإلكترونية محرمات عديدة تتعلق بالفساد أو حتى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتأثير تناول هذه المواضيع قد يكلف الصحفيين الاعتقال أو الإخفاء القسري إلى أجل غير معروف.

دمشق - اعتقلت السلطات السورية صحافيا مواليا للحكومة في حلب، لتتسع بذلك القائمة الطويلة للصحافيين الذين تم الزج بهم في السجون رغم أنهم يعملون لصالح وسائل إعلام موالية بما فيها إيرانية، وفق ما ذكرت منظمة "مراسلون بلا حدود".

وقالت المنظمة في تقرير على موقعها الرسمي، إن دعم الحكومة في سوريا، لا يشجع للصحافيين الموالين للنظام ويمنع اعتقالهم، فقد تناقلت العديد من وسائل الإعلام السورية مؤخرا نبأ إلقاء القبض على ربيع كلاوندي، مراسل قناة العالم الإيرانية الموالية للحكومة في 8 يوليو في مدينة حلب. ولا تزال عائلته تجهد تماما سبب اعتقاله، لكن الشيء الوحيد المؤكد هو أن اسم كلاوندي يضاف إلى قائمة طويلة من الصحافيين المحتجزين.

سياسة تحريرية موالية للحكومتين السورية والإيرانية، واحدا من هؤلاء الصحافيين الذين ذاع صيتهم، حيث يُعتبر من الأسماء المؤثرة جدا على منصات التواصل الاجتماعي، وأحد الوجوه البارزة في تغطية الحرب السورية. فقد رافق القوات النظامية في العديد من المعارك ضد المعارضين المسلحين، لكن الوضع انقلب رأسا على عقب يوم قرر التواصل مع المعارضة في مناطق سيطرت عليها القوات النظامية السورية، ولا سيما في حلب، من خلال أنشطة فيديو بثها مباشرة عبر فيسبوك، مما عجل بطرده من الأراضي السورية في فبراير 2019.

وأكد رضا الباشا بعيد رحيله، في منشور له عبر صفحته الشخصية على فيسبوك صدور مذكرة توقيف بحقته، متسائلا "إن كنتم ستظفون قوانين ملاحقة القتل وتجار المخدرات واللصوص على الصحافيين فلماذا خرجتم علينا بقانون إعلام؟".

لكن المنشور حُذف في وقت لاحق. ولنفس الأسباب، قرر صحافي آخر (فضل عدم الكشف عن هويته) الخلي عن رئاسة تحرير الجريدة التي كان يعمل فيها بعد اتفاق مع مالكيها بوقف النشر تماما. ففي مقال رأي نُشر لفترة وجيزة منتصف مايو قبل حجبها، أشار هذا الصحافي إلى "قوة الخوف في أوساط الصحافيين" مؤكدا أن الصحافة السورية تشهد واحدة من أصعب الفترات في تاريخها.

كما عبر صحافيون آخرون عن إحباطهم عبر صفحاتهم الشخصية على فيسبوك، قبل أن يسارعوا بدورهم إلى حذف منشوراتهم. وقال مذيع تلفزيوني شهير، كان يدير برنامجا عن الفساد على قناة حكومية (مفضلا عدم الكشف عن هويته رغم أنه يعيش الآن في المنفى)، إنه غادر سوريا بعدما أصبح من المستحيل العمل في ظروف جيدة تسمح بتسليط الضوء على موضوع من هذا القبيل.

ويعد التطرق إلى أسعار الوقود من المواضيع المحرمة في سوريا، ففي 10 أبريل 2019، تم توقيف رئيس تحرير

اعتقال الصحافي وسام الطير القضية الأكثر رمزية على الإطلاق حيث تتعلق بأكثر وسائل الإعلام الموالية للحكومة تأثيرا

الممنوع أكثر من المباح

الصحافيين أو استجوابهم أو إخضاعهم للتفتيش، علما أن الحكومة لا تتوانى عن التذكير بهذه المقتضبات الدستورية، مؤكدة أنها تمنح هامش حرية كبيرا لوسائل الإعلام. ففي الآونة الأخيرة، أكد وزير الإعلام عماد سارة أنه لن تكون هناك بعد اليوم "خطوط حمراء" في الإعلام السوري.

لكن الواقع يثبت العكس تماما. فمُنذ اعتماد قانون بشأن إنشاء محكمة خاصة "لجرائم المعلومات والاتصالات" في مارس 2018، أصبحت المواقع الإخبارية تئن تحت وطأة رقابة مشددة.

يُذكر أن سوريا في المرتبة 174 (من أصل 180 دولة) على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي نشرته "مراسلون بلا حدود" في وقت سابق هذا العام.

وقد خرجت عائلة وسام الطير، التي تقيم في جبلة (جنوب اللاذقية)، عن صمتها من خلال شريط فيديو نُشر على فيسبوك بعد وقت قصير من اعتقاله. فقد أكد شقيق الصحافي أن أجهزة المخابرات قررت إيقاف وسام عندما بدأ هذا الأخير يبيد اهتماما متزايدا بالحديث عن الفساد في البلاد. أما والدته، فقالت وهي تبكي إنها ذهبت إلى دمشق حيث قضت عشرة أيام في محاولة الحصول على معلومات عن مصير ابنها، لكن دون جدوى. ووفقا لتقارير غير مؤكدة، يرجح أن يكون وسام الطير قد توفي تحت التعذيب.

ومن الناحية النظرية، يضمن الدستور السوري، المعتمد عام 2012 بعد اندلاع أولى المظاهرات، حرية الصحافة والحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالثأر العام، كما يحظر اعتقال

للحكومة تأثيرا على فيسبوك بأكثر من 2.7 مليون مشترك، حيث توقفت الصفحة عن العمل لعدة أيام. وبينما ظل الطير قيد الاحتجاز، أفرج بسرعة عن زميله سونيل علي، مراسل إذاعة "شام أف أم"، الذي اعتقل في نفس اليوم بعد خضوعه لعملية تفتيش ومصادرة معداته.

وما زال إلى اليوم مكان وسام الطير مجهولا وأيضا سبب اعتقاله، وإن كانت بعض المصادر ترى أن "ذنبه" الوحيد هو نشره عن أزمة الوقود في البلاد. ومن خلال صفحته الشخصية في فيسبوك، يقدم الكاتب والباحث السوري حسام جزماتي شرحا آخر، مستندا إلى "مصادر موثوقة" أكدت له أن وسام الطير كان يبيع صور لوسائل إعلام أجنبية، وهو ما يُعتبر خيانة لأنه لا يُسمح بالعمل في مناطق معينة إلا لوسائل الإعلام التي تحظى برضا الحكومة.

موقع هاشتاغ سوريا، محمد هرثو، بعد نشره مقالا على مشروع حكومي بشأن زيادة أسعار البنزين. وقد أطلق سراحه بعد حصول المخابرات على ضمانات بشأن سحب المنشور، مع إصدار بيان اعتذار. بيد أن مصير المراسل الحربي لحزب البعث الحاكم، ريف سلامة، كان مختلفا تماما، حيث زج به في السجن من أبريل إلى مايو 2019 بتهمة إدارة صفحة فيسبوك ناقدة لوزارة الصحة. وفي أغسطس 2018، اعتقل مراسل هاشتاغ سوريا، عامر دراو، بتهمة "نشر أخبار كاذبة" قبل أن يطلق سراحه في نوفمبر الماضي.

ولا تزال قضية وسام الطير هي الأكثر رمزية على الإطلاق. فقد تفاجأ الجميع باعتقال مدير شبكة دمشق الآن في 15 ديسمبر 2018، علما أن الأمر يتعلق بأكثر وسائل الإعلام الموالية

ووفقا للمعلومات حصلت عليها منظمة "مراسلون بلا حدود"، أقدمت السلطات في الأشهر الـ12 الماضية على اعتقال أو تهديد ما لا يقل عن 13 من الوجوه الإعلامية المعروفة بولائها للنظام على خلفية منشورات على فيسبوك وتقارير صحافية، علما أن معظم التهم الموجهة في هذا الصدد تشير إلى "إضعاف نفسية الأمة" أو "الإساءة لهيئة الدولة". وكان هؤلاء الصحافيون يحفظون بامتيازات عديدة، حتى عهد قريب، حيث تم انتقاؤهم وسمح لهم بدخول مناطق القتال ونقاط تحريك الأمان المهاجرين، شريطة أن يكون لهم دور رئيسي في التغطية الإعلامية المروجة للرواية الرسمية، مما اكتسبهم جمهورا واسع النطاق.

ويُعد رضا الباشا، مراسل قناة الميادين اللبنانية (التي عادة ما تتبع

ممثل «مراسلون بلا حدود» بريء من الإرهاب في تركيا

قضية أخرى منفصلة بسبب دعمه لأكاديميين يحاكمون بعد أن وقعوا خطابا يدعو إلى إنهاء الصراع بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني.

وعلا التصفيق في قاعة المحكمة بعد صدور قرار تبرئة ممثل المنظمة إيرول أوندروغلو والنشطة الحقوقية شبنم كورو فنانجي والكاتب الصحافي أحمد نيسين.

وحضرت الجلسة فنانجي وحدها فيما يتواجد أوندروغلو ونيسين خارج البلاد.

والثلاثة كانوا متهمين بالقيام "بالدعاية الإرهابية" لصالح حزب العمال الكردستاني المحظور، لمشاركتهم في حملة تضامن مع صحيفة أوزغور غونديم التركية المؤيدة للاكراد، وبواجهون حكما بالسجن 14 عاما.

وداهمت السلطات الصحفية وتم إغلاقها بشكل دائم في أغسطس 2016 بتهمة الارتباط بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمردا ضد الدولة التركية منذ 1984.

وتم توقيف الناشطين الثلاثة لفترة قصيرة في 2016، ويمكنهم الآن طلب تعويض مالي للفترة التي قضوها في السجن.

وأشارت قضيتهم قلقا دوليا إزاء حرية الصحافة في تركيا. وقال محام إن الحكم لا يخلو من المرارة نظرا لسجن متهمين آخرين شاركوا في تحرير الصحيفة أيضا. وأضاف أن أوندروغلو لا يزال يواجه

نادي العين الإماراتي يطلق منظومة إعلامية متكاملة تتضمن قناة تلفزيونية

الإلكتروني وحسابات النادي على منصات التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى القناة التلفزيونية، كما ستكون المالك الرسمي للحقوق الحصرية في ما يخص جميع الأخبار وتنظيم الفعاليات المرتبطة بالنادي.

وأعرب سهيل العبدول عن فخره واعتزاز به بالمشراكة مع أحد أفضل الأندية على المستوى القاري بالإضافة إلى تاريخ النادي الحافل بالإنجازات وقصص النجاح منذ التأسيس حتى أكمل الوبيل الذهبي في العام الماضي، مما حفزنا على فكرة المشروع الإعلامي المتطور تناسقا مع هذه الإنجازات. كما أكد العبدول اكتمال التجهيزات الخاصة بإطلاق "قناة العين" التلفزيونية المعنية بتغطية كافة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية بالنادي على وجه الخصوص ومدينة العين ودولة الإمارات بصورة عامة ومن المقرر أن تبدأ القناة البث قريبا بالتزامن مع انطلاقة الموسم الرياضي الجديد.

وأوضح "تحالف منظومة العين الإعلامية من عدة إدارات متخصصة في الشؤون الرياضية والثقافية والاجتماعية، حيث تمت الاستعانة بكوادر إعلامية متميزة تمتلك الخبرة الواسعة والإمكانات العالية ولديها بصمة واضحة في النجاحات اللاحقة التي حققها إعلامنا المحلي والخليجي والعربي أخيرا. كما يجري العمل حاليا على استقطاب أبرز الأسماء في المجال الإعلامي من مؤثرين وشباب، للمساهمة في هذا العمل الكبير".

وأبدى تطوع النادي من خلال هذا المشروع إلى تكوين منصة تفاعلية حديثة مع الشركاء والجماهير الرياضية، مشيرا إلى أن "المشروع يتضمن إطلاق قناة العين التلفزيونية وإدارة المحتوى الإعلامي للنادي باحترافية ومهنية في جميع المنصات الرسمية للنادي بما يواكب التقنية الحديثة بجودة عالية

الدقة، حرصا من النادي على تقديم تغطية إعلامية مميزة تنافس من خلالها أنفسنا في المقام الأول".

وأشار العامري إلى اكتمال كافة الإجراءات الخاصة باستخراج تراخيص "العين للإعلام" والتي تتضمن أكاديمية إعلامية لاستقطاب المواهب من الشباب وصقلهم بالعمل تحت إشراف الكفاءات والخبرات الإعلامية، ومنحهم الثقة المطلوبة عبر مشاركتهم في إبراز جميع فعاليات مدينة العين، فهذه المؤسسة لن يقتصر نشاطها في حدود النادي فحسب بل سيمثل المدينة بأسرها.

وتابع "إن العين للإعلام ستكون الملفة رسميا بإدارة المحتوى الإعلامي، عبر الموقع

العين يسعى دائما إلى تعميق الرؤية الداعية إلى أن العين ليس مجرد ناد رياضي فحسب، بل إنه يمثل مؤسسة شبابية تسعى لتحقيق أهداف سامية تسعد جماهيره وتعبير عما وصلت إليه في استشرافها للمستقبل لتكون بمثابة النموذج الخاص لأي ناد رياضي في المنطقة.

ويعتبر هذا المشروع وفقا لمسؤولي نادي العين بمثابة نزع استثمارية جديدة تمثل قطاع الإعلام المتكامل، بالية عمل حديثة توابك هذه الصناعة المهمة بما يتماشى مع المستجدات العالمية من تأثير وزخم من خلال هذا القطاع الحيوي.

وسوف تكون القناة الجديدة بمثابة الواجهة الفعلية لتوجهات النادي، وعرض إنجازاته وطريقة عمله، أسوة بالندية الكبيرة ذات الشعبية الواسعة في العالم والتي تمتلك قناتها الإعلامية الخاصة لتتمكن من مخاطبة جماهيرها والتواصل معها بشكل مباشر.

وكشف نادي العين، عن التوقيع على عقد شراكة مع مؤسسة "العبدول ميديا"، وقال حمد نخيرات العامري، العضو المنتدب إن نادي



أوندروغلو كان متهما بالقيام «بالدعاية الإرهابية» لمشاركتهم في حملة تضامن مع صحيفة أوزغور غونديم

